اقتصـادية عالية مقابل ارباح ضئيلة، بالقياس الى السلام المنفرد بين الطرفين». كما ان التركيب الديمغرافي في الارض المحتلة يختلف تماماً، في هذا السيناريو، «ففي أواسط التسعينات، سوف يبلغ عدد سكان اسرائيل ثلاثة ملايين يهودي و ١,٧ مليون عربي؛ وهذا المعطى أقل بكثير في حالة اسرائيل الكبرى»؛ أضف الى ذلك «ان معدلات الانفاق السنوية المخصصة للدفاع سوف تستمر في الارتفاع اذا ما احتفظت اسرائيل بالاراضي المحتلة، بينما تقل في السيناريو البديل»؛ وأخيراً، «فإن اسرائيل، سوف تستفيد، في السيناريو الثاني، بدرجة كبيرة، من التجارة والتعاون الاقتصادي داخل سوقها الطبيعي: الشرق الاوسط»[٣].

ويشير بحيري، بوضوح، الى انه يصعب على الدولة الفلسطينية الفتية ان تتطور، أو تستقل، من دون ان ترتبـط بعـلاقات جيدة مع اسرائيل، لاعتبارات اقليمية (جغرافية واقتصادية)، منها: (أ) الفاصل الحيوي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يفترض، بالضرورة، وجود رابط (كوريدور) عبر الاراضي الاسرائيلية؛ (ب) ضرورة المساهمة ببعض مصادر القدس المالية والسياحية، الخ؛ (ج) الحـاجـة الى التعـاون الاقتصـادي في مجـالات العمـالة ومشاريع التطوير الزراعي، والصناعي، والتجاري، ومشاريع المياه مع اسرائيل[٤].

لقد تضمنت دراسة بحيري آراء ومفاهيم تعبر عن وجهة نظر الكاتب الذي صاغها بفنية عالية، وحـالفته الدقة أحياناً كثيرة؛ الا انه أضمر، في السياق العام، استنتاجات يصعب القبول بها؛ اذ يتضح، مثلاً، أن الآفاق الاقتصادية للضفة والقطاع قد شكلتها، الى حد بعيد، وان لم يكن على وجه الحصر، علاقات ذات طبيعة اقليمية. ومن حيث المبدأ، ان أي دراسة مستقبلية تبدأ بسلسلة من الفروض المختلف حولها من وجهة النظر تلك، فان السيناريوهات المطروحة لا بد من ان تعكس ذلك التعبير عن الاختلافات في الفروض المتعددة. وفي اعتقادنا، ان الكاتب قد تبنّى وجهة نظر منحازة؛ حاول استكشـاف المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية من منظور بعض مشاكلها الاساسية، التي تهم اسرائيل بالدرجة الاولى.

وعلى هدي معايير بحيري، قام جيروم فريد باعداد دراسة عن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، بتكليف من لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الاميركي، وذلك بهدف اختبار مدى صلاحية تلك الاراضي، لكي تكون مدخلاً عملياً لقيام كيان فلسطيني[٥]. وكانت نقطة انطلاق الدراسة رصد متطلبات التنمية لتلك المناطق، في ارتباطها بالجهود المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية للنزاع في الشرق الاوسط. وهكذا قامت الدراسة على تكوين سيناريو عام حول حجم ونوعية الحاجات الاساسية، بطريقة تسمـح بتقدير حجم ونوعية التوسع المطلوب، في حال قيام كيان فلسطيني. ومن حيث التصورات الاستراتيجية المستقبلية، أفصحت الدراسة عن عدد من الاتجاهات، نورد أهمها في ما يلي:

○ هناك زيادة متصورة لعودة الفلسطينيين في اطار الحكم الذاتي، ويبقى الرقم ٥٠٠ ألف عائداً اقرب الى التوقع. ومع ذلك، فان عودة هؤلاء، بعد التسوية السلمية، سوف تظل تشكل تحدياً خطيراً للاقتصاد، وسوف تكون مسألة ما اذا كان في المستطاع استيعاب هذه الجموع، معتمدة، بصفة أساسية، على نوع التنمية الاقتصادية اللازم اتباعها.

○ حرصت الدراسـة على مناقشة جملة اعتبارات تنموية محتملة، وآثارها، وتكاليفها. ففي ما يخص الاستثمار في البنية التحتية (من تعليم وصحة ومياه وكهرباء وخدمات أخرى)، تقدرها بحدود الـ ٥٠ مليـون دولار في السنة. كما أن اقرار برنامج اسكان شعبي لسكان مخيمات اللاجئين في